مجلة كلية الآداب

مجلة كلية الآداب، العدد **20**، ديسمبر 2025 DOI: 10.36602/faj.2025.n20.18

من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية)

الحسين مصطفى أبوعجيلة

قسم اللغة العربية/ كلية التربية– جامعة مصراتة، ليبيا

h.abujaila@edu.misuratau.edu.ly

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287. https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

تاريخ التقديم 2025-08-15 **تاريخ القبول** 06 -2025-09 **نشر إلكترونيا في** 2025-09-07

ملخص البحث

تناول البحث موضوع من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفي، واعتمد الباحث الزمخشريَّ في الكشاف أنموذجا للدراسة؛ لكونه أحد معربي القرآن. وبما أنّ معربي القرآن الكريم ينتسبون إلى مذاهب نحوية مختلفة، أشهرها البصرة والكوفة؛ فإنّ السؤال البحثي المركزي يتمثل فيما إذا كان الاختلاف بين المذهبين قد حال دون تمكّن معربي القرآن المنتمين إلى أيٍّ منهما، من الجمع بينهما في تحليلهم النحوي للقرآن الكريم، وتُظهر النتائج أنّ الزمخشري على الرغم من اشتهاره بميوله البصرية الواضحة، وغلبة المنهج البصري على تفسيره، فإنه قد جمع بين المذهبين البصري والكوفي في بعض المواضع داخل التحليل النحوي للآية الواحدة، بل إنه لم يتردّد في الكشاف في بعض المواضع من تخريج بعض الآيات على المذهب الكوفي وحده، وإنّ تخريجاته التي ظهر فيها الجمع بين المذهبين؛ تُعدّ سمة بارزة في ممارسته التفسيرية، وما مِن شكٍّ في أنّ الجمع بين المذهبين عند الزمخشري في الكشاف–وإنْ لم يكن هو السمة الغالبة فيه– موقفٌ يجب أنْ يُذكر له، ولكل معرب للقرآن لم يَطْغَ التعصّب المذهبي النحوي عليه عند إعراب آيات الذكر الحكيم، كما أنَّ في هذا الجمع بين المذهبين عند الزمخشري دلالةً واضحةً على العمق الفكري للزمخشري الذي وظّف النحو أداةً لإيضاح المعنى، ساعيًا باستمرار إلى التفسيرات الأقرب إلى البلاغة والدقة الدلالية،كما يبرز هذا النهج نزعة موضوعية لدى الزمخشري، وموقفا يجب أنْ يُذْكَرَ له، ولكلّ معربٍ للقرآن تجنّب الانحياز المذهبي النحوي في تعامله مع النص القرآني، والتمس الإعراب من وجوهه الألصق بالفصاحة والأليق بالمعنى.

الكلمات المفتاحية: *القرآن، إعراب، المعنى، تخريج، الزمخشري، الكشاف، البصري، الكوفي، المعتزلي.* .

هذا العمل مرخص بموجب **CC BY-4.0**

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https://doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

1. المقدمة

الحمد لله حقّ حمده، وكما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وسعة رحمته وشمولها، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه على الدوام. وبعد، فقد أكرم الله لغتنا العربية بأنْ أنزل القرآن الكريم بلسانها كما قال جلّ جلاله: (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ)(الآية 195 الشعراء)، وسخَّر الله لهذه اللغة المكرّمة من أبنائها علماء أجلَّاء خدموها بما لا نظير له في تاريخ سائر اللغات، ونظروا فيها من مختلف زوايا النظر، وجمعوا وأوعوا، فلم يتركوا كبيرة ولا صغيرة في خدمة لغة القرآن إلا أحصوها وأشبعوها دراسة وتحليلا، وتأسّست مدارس لأجل خدمة لغة القرآن الكريم، واشتدّ التنافس بين تلك المدارس في الاجتهاد في خدمة العربية، وبمرور السنين ظهر ما يُطْلَقُ عليه التعصب المذهبي بين تلك المدارس، فصار كل فريق يجتهد لصالح مدرسته ومذهبه، ونحسب أنّ هدفهم الأسمى هو خدمة لغة القرآن الكريم، وقد شارك كثير من نحاة المدارس في إعراب القرآن الكريم ودراسة أساليبه وتحليلها، وهنا يحضر في الذهن سؤال هو إشكالية هذا البحث.

2. 1 مشكلة البحث:

من المعلوم أنّ معربي القرآن الكريم كانوا ينتسبون إلى مذاهب نحوية مختلفة، أشهرها البصرة والكوفة، فهل منع هذا الاختلاف المذهبي في النحو بين البصريين والكوفيين أتباع المذهبين من الجمع بين المذهبين في إعراب القرآن الكريم؟

3. 1 سبب اختيار موضوع البحث:

تمّ اختيار هذا الموضوع للبحث عن إجابة السؤال المطروح في مشكل البحث؛ واختيار الزمخشري وتفسيره الكشاف؛ لأمور لعل من أهمها:

1- كون الزمخشري عالما برَّز في علوم العربية: اللغة والنحو والبلاغة، وكانت له مهارات فائقة في استنطاق النصوص وإعرابها وترجمة معانيها، وبغض النظر عن كونه بغداديَّ المذهب أو بصريّه، فإنه كان معروفا بهواه البصري، قال شوقي ضيف: "وإذا أخذنا نتعقب آراءه؛ وجدناه يمثل الطراز البغدادي الذي رأيناه عند أبي علي الفارسي وابن جني، فهو في جمهور آرائه يتفق ونحاة البصرة"(ضيف، د ت، ص 284).

2- كون الكشاف مقصد كثير من طلبة علوم القرآن والعربية مِمَّن أَتَوْا بعده، نقدًا، أو إعجابا، أو الاثنين معا.

3- كذلك قول إبراهيم رُفَيْدَه -في كتاب النحو وكتب التفسير ج 2 ص 1302- عن الزمخشري ونصه: "ورأيتُ جَمْعَهُ بين المذهبين —البصري والكوفي- في تفسيره موفقًا يجب أنْ يُذكَرَ له".

4. 1 الهدف من البحث:

تكمن أهداف البحث في أمور منها ما يلي:

1- الوصول إلى جواب مقنع عن السؤال المطروح في إشكالية البحث، وهذا هو الهدف الرئيس.

2- الاستفادة من الدرس النحوي عند الزمخشري.

3- الغوص في أعماق نصوص الدراسة لاستخراج ما أمكن من درر المعاني.

4- الاستفادة من آراء وأقوال عدد من معربي القرآن الكريم.

5- الوقوف على اهتمام معربي القرآن بما يصلح للمعنى القرآني.

6- الموازنة بين آراء الزمخشري وآراء غيره من بعض العلماء من خلال نماذج البحث.

7-الوقوف على طريقة المعربين في النقاش العلمي.

This work is licensed under CC BY-4.0

ISSN 2664-1682 https://hit.misuratau.edu.ly/ojs/index.php/arts

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

8- الإسهام في إثراء المكتبة العربية بورقة بحثية هادفة.

5. 1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية القرآن الكريم وقداسته؛ إذ هي قائمة على تحليل بعض الشواهد القرآنية، وتنبع من أهمية الكتاب الذي ندرسه؛ فهو كتاب ذو قيمة علمية كبيرة، وموضوعه تفسير كتاب الله تعالى، ألا وهو الكشاف، ومما يزيد من أهمية هذه الدراسة أيضًا أنها اشتملت على آراء وأقوال عدد من النحاة ومعربي القرآن الكريم.

6.1 صعوبات البحث:

لعلّ من أهم الصعوبات هذا البحث:

1- صعوبة الموازنة عند اختيار نماذج الدراسة في هذا البحث؛ وذلك نظرًا لكثرتها وأهميتها وضيق مساحة البحث.

2- أنَّ هذا النوع من الدراسة يحتاج إلى جهد كبير وكدّ ذهني للوصول إلى الهدف.

7. 1 الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع والبحث تبيّن أن هناك دراسات سابقة عديدة وأبحاث علمية مختلفة قديما وحديثا، تتعلق بالكشاف وبصاحب الكشاف؛ ولعل ذلك يرجع إلى شهرة الكشاف وصاحبه، وتلك الدراسات كان منها الحواشي مثل: الانتصاف من الكشاف، لابن المنير الإسكندري ت 683 هـ. وتخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت 852 هـ، وغيرهما، ومنها: الكتب ككتاب رُفيده 1990، النحو وكتب التفسير، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة – ليبيا، ط 3، وقد كانت دراسة وافية في مجالها، وصارت منبعا يستقي منه طلبة اللغة وعلوم القرآن، اهتم مصنفه فيه بجملة من المفسرين وعلاقتهم بالنحو وما تقتضيه مسيرة النحو في كتب التفسير الواسعة التي استغرقت تاريخ التفسير كله، وكتاب تفسير الكشاف للزمخشري، دراسة لغوية، د. لدار أمين، دار دجلة، المملكة الأردنية، ط 1، 2007، غلب على هذه الدراسة: الدراسة المعجمية وتطور الدلالة. ومنها: الرسائل العلمية مثل: تعقّبات أبي حيان الأندلسي على الزمخشري في تفسيره الكشاف في النصف الثاني من القرآن الكريم: دراسة نحوية صرفية تحليلية، إعداد: أحمد سليمان، إشراف: دفع الله منير، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، 2009، والعدول عن الأصل النحوي في الكشاف للزمخشري- دراسة نحوية دلالية. حروف المعاني أنموذجا، الباحث: محمود الشرفي، إشراف أ.د. عبد الله النهاري، 2023، ومنها: الأبحاث العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة، كالتفسير المقاصدي للقرآن عند الزمخشري في الكشاف، أ.د. عودة عبد عودة عبد الله ومن معه، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت، العدد 136، 2024، جعل من أهدافه: بيان مفهوم التفسير المقاصدي، وتوضيح منهج الزمخشري في بيان المقاصد القرآنية في الكشاف، وبيان ملامح التفسير المقاصدي في الكشاف. والفهم الجمالي للتركيب اللغوي دراسة في الكشاف للزمخشري، السيد علي خضر، مجلة كليات المعلمين، مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن وكالة وزارة التعليم المالي لكليات المعلمين، المجلد الأول، العدد الأول، مارس 2007، جامعة المنصورة، جمع فيه الباحث عددا من الشواهد القرآنية، حاول من خلالها –كما قال– إلى توجيه الأنظار إلى هذا اللون من التحليل الجمالي للنص

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

عند الزمخشري في الكشاف، والتوجيه اللغوي للقراءات بين الزمخشري والبيضاوي من خلال تفسيريهما: الكشاف وأنوار التنزيل، دراسة مقارنة، منصور أبو راس، حولية كلية اللغة العربية بالزقازيق، العدد 42 إلخ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر، وواضح أن تلك الدراسات السابقة؛ منها ما يختلف عن هذا البحث من جهة الموضوع، والرابط إنما في كون الدراسة تتعلق بالكشاف وصاحبه، ومنها ما تتفق مع البحث من جهة الموضوع، وكلها لها فوائد كثيرة ومتنوعة، لكنها تختلف مع هذا البحث من جهة زاوية الدراسة؛ إذ لم يكن منها بحث متخصِّصٌ في موضوع هذا البحث فيما أعلم.

2 .منهج البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث سبيل المنهج الوصفي التحليلي في التعامل مع النماذج المختارة من الآراء النحوية للزمخشري في الكشاف المُشْكِلَة لموضوع البحث؛ لمناسبة هذا المنهج لمثل هذه البحوث: فالمنهج الوصفي في بيان ما تمَّ اختياره من تخريجات نحوية في النماذج المختارة في تفسير الكشاف للزمخشري.

والمنهج التحليلي لمعرفة متى يعتمد الزمخشري على المذهب البصري فقط؟ ومتى يجمع بين المذهبين؟

وما من شكٍّ في أنَّ التحليل يُعَمِّقُ الفهم من خلال الدراسة المتفحّصة لمسائل البحث ورَبْطِ جزئيَّاتها بعضِها ببعض، وبذلك يتم الوصول –بإذن الله– إلى النتائج المقنعة، ولدراسة مسائل هذا البحث، اتّبع الباحث الخطوات التالية:

1– نظرًا لضيق مساحة البحث فقد انحصرت نماذج الدراسة في عشرة شواهد من القرآن الكريم، خمسة منها مما خرّجه الزمخشري في الكشاف على المذهب البصري وحده، والأخرى ممَّا خرَّجه الزمخشري في الكشاف على المذهب الكوفي وحده، أو جمع فيها بين المذهبين؛ وذلك بغية الدراسة والمناقشة في إطار موضوع البحث.

2– عزو الآيات القرآنية حسب المصحف برواية قالون عن نافع.

3– ترتيب النماذج المختارة للدراسة (الشواهد القرآنية) وفق ترتيبها في المصحف برواية قالون عن نافع. وكذلك ضبط الشكل برواية قالون، ثمَّ إنْ كان لمحلّ الشاهد ضَبْطُ شَكْلٍ مختلف عن رواية قالون يتمّ التنبيه إلى ذلك.

4– ذِكْر تخريج الزمخشري لكل شاهد من الشواهد القرآنية (نماذج البحث)، والاستعانة ببعض أقوال العلماء من كتب النحو وكتب إعراب القرآن الكريم في تحليل الشواهد نحويا، وتوثيقها من مصادرها، والتثبت من نسبة الآراء إلى أصحابها.

5– لا ترجمة للأعلام نظرًا لشهرة أكثرهم، وكذلك فإنَّ مثل هذه التراجم تزيد في تقطيع النصوص والتحاليل.

6– التذييل بثبتٍ بمصادر البحث ومراجعه مرتَّبة حسب الترتيب الهجائي (الألفبائي).

وقد ضمَّ البحث مقدمةً وتمهيدًا وعنوانَيْنِ رئيسَيْنِ: العنوان الأول: من تخريجات الزمخشري النحوية في الكشاف على المذهب البصري، والعنوان الثاني: من تخريجات الزمخشري النحوية في الكشاف على المذهب الكوفي، ثم خاتمة. وبيان ذلك على النحو الآتي: أمَّا المقدمة فقد ذُكِر فيها سبب اختيار موضوع البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه والصعوبات والدراسات السابقة وخطة البحث والخطوات التي أُتُّبِعت في دراسة الشواهد القرآنية والمسائل النحوية، وأما التمهيد فقد كان فيه نبذة مختصرة عن الزمخشري

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

وأخرى عن كشافه، ثم العنوان الأول: من تخريجات الزمخشري النحوية في الكشاف على المذهب البصري، ومثل هذه التخريجات في الكشاف كثيرة جدا، والعنوان الثاني: من تخريجات الزمخشري النحوية في الكشاف على المذهب الكوفي، وهذه على صورتين: الأُولى أنّ الزمخشري أحيانا يعتمد في تخريج الآية على الرأي النحوي الكوفي فقط، وهذا أقلُّ من الصورة الثانية وهي تخريجه بطريق الجمع بين المذهبين: البصري والكوفي، ونظرًا لضيق مساحة البحث سيُذكَر تحت هذا العنوان تخريجات الزمخشري الكوفية فقط، سواء التي اكتفى في تخريجها على المذهب الكوفي وحده، أو التي جمع فيها بين المذهبين مع الاكتفاء بالإشارة فقط إلى المذهب البصري فيما جمع فيه الزمخشري بين المذهبين، وأما تبيين صورة هذا الجمع فستكون في الأنموذج الأخير. وقد تم عرض النماذج المختارة وتحليلها ومناقشتها، واقتضت طبيعة هذا التحليل والدراسة ما يلي: أولًا: أن تكون النماذج المختارة من القرآن الكريم. وثانيا: ذكر التخريج النحوي للزمخشري بخصوص كل شاهد قرآني في البحث. وثالثًا: ذكر بعض أقوال النحاة ومعربي القرآن بخصوص مسألة الشاهد؛ بغية الوصول إلى معرفة هل كان الزمخشري مصيبًا أوْ لَا. ولا أزعم أني أتيت بجديد، "فالنحو -كما قالوا عنه- علم نضج حتى احترق، وإنما كان عملي دائرًا في نطاق الجمع، والتصنيف، والترتيب عند العرض"(أبو النصر، 1997، صفحة المقدمة)، وضمت الخاتمة أبرز نتائج هذه الدراسة.

3. التمهيد

1. 3 التعريف بالزمخشري:

اسمه وكنيته ولقبه: هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزميّ، اشتهر بجار الله؛ لمجاورته بيت الله في مكة المكرمة، ولُقِّبَ بفخر خوارزم أيضًا. (ابن خلكان، 1994، ج 5 ص 168. والسيوطي، د ت، ج 2 ص 279، أ).

مولده ووفاته: ولد بِزَمَخْشَر عام 467هـ (ابن خلكان، 1900، ج 2، ص ص 279، 280)، قال الحموي: " زَمَخْشَرُ: بفتح أوّله وثانيه ثمّ خاء معجمة ساكنة، وشين معجمة، وراء مهملة: قرية جامعة من نواحي خوارزم، إليها ينسب أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري النحوي الأديب" (الحموي، 1995، ج 3، ص 147).

مات رحمه الله بجرجانية من بلاد خوارزم بعد رجوعه من مكة ليلة عرفة سنة 538هـ، وقد رثاه شعراء كثيرون (ابن خلكان، 1994، ج 5، ص 173. وابن كثير، 1988، ص 272).

عقيدته ومذهبه الفقهي: كان في الفقه حنفيًّا، وفي العقيدة معتزليًّا مجاهرا بِاعتزاله، ومناظرًا عليه، وقد نثره في تفسيره، قال ابن خلكان: "كان الزمخشري المذكور معتزلي الاعتقاد متظاهرًا به، حتى نُقِلَ عنه أنه كان إذا قصد صاحبًا له واستأذن عليه في الدخول يقول: لمن يأخذ له الإذن: قل له أبو القاسم المعتزلي بالباب"(ابن خلكان، 1994، ج 5، ص 170، وينظر: ج 2، ص 340. والسيوطي، د ت، ج 2، ص 279، أ. ابن كثير، 1988، ص 272).

حياته العلمية:

علمه: كان الزمخشري موسوعة علمية، وقد شهد له بذلك كثيرون، منهم على سبيل المثال: ابن خلكان الذي يقول عنه: "كان الزمخشري أعلم فضلاء العجم بالعربية في زمانه، وأكثرهم أنسًا واطلاعًا على كتبها، وبه ختم فضلاؤهم"(ابن خلكان، 1900، ج 2، ص 340)، وقال عنه في موضع آخر: "الإمام

الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان؛ كان إمام عصره ... تُشد إليه الرحال في فنونه"(ابن خلكان، 1994، ج5، ص 168)، والذهبي ينقل عن السمعاني أنه قال عن الزمخشري: "برع في الآداب، وصنف التصانيف ... وكان علّامة نسَّابة"(الذهبي، 1985، ص 155)، كذلك قال السيوطي: "كَانَ وَاسع الْعلم، كثير الْفضل، غَايَة فِي الذكاء وجودة القريحة، متفننا فِي كل علم" (السيوطي، د ت، ج 2، ص 279، أ)، وذكر الزركلي أنه: "من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة"(الزركلي، 2002، ج 7، ص 178)، ونتمثّل بقول رُفَيْدَه: "تمثَّل لي الفرق بينه وبين المفسرين بعده في أنَّ عمله كان عمل تجديد وبناء وجمع لآراء السابقين وتصفية لها"(رفيده، 1990، ج 2، ص 1302) إلى أنْ يقول: "ويعتبر ما قدَّمته عنه جديدًا كل الجدّة، مبرّرا كل التبرير؛ لجعله بداية لمرحلة جديدة في مراجل التفكير النحوي في كتب التفسير"(رفيده، 1990، ج 2، ص 1302).

من ترحاله في طلب العلم: عُرِفَ عن الزمخشري حبه للعلم منذ نعومة أظفاره، فتنقّل في بعض حواضر العلم كبغداد ومكة وغيرهما، وأخذ العلوم عن علماء كثيرين، قال الذهبي: "ورد العراق وخراسان"(الذهبي، 1985، ص 155)، وقال ابن كثير: "طاف البلاد، وَجَاوَرَ بمكَّةَ مُدَّةً"(ابن كثير، 1988، ص272)، وقال الزركلي: "تنقَّل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية"(الزركلي، 2002، ج 7، ص 178)، كذلك قال شوقي ضيف: "أقبل منذ نعومة أظفاره على العلوم اللغوية والدينية، ورحل في سبيل طلب العلم إلى بخارى وإلى بغداد، وجاور بمكة حقبة طويلة، نشط فيها لتصنيف تفسيره للقرآن المسمى بالكشاف ودرس حينئذ كتاب سيبويه على أحد علماء الأندلس النابهين"(ضيف، د ت، ص 283)، وقال في موضع آخر: "الزمخشري يرحل في شبيبته من خوارزم إلى مكة لقراءته على نحوي أندلسي كان مجاورا بها هو عبد الله بن طلحة" (ضيف، د ت، ص 294).

من أساتذته: أبو منصور الجواليقي، جاء في معجم البلدان: "قدم علينا بغداد سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة، ورأيته عند شيخنا أبي منصور الجواليقي، رحمه الله تعالى، مرتين قارئاً عليه بعض كتب اللغة من فواتحها ومستجيزاً لها"(ابن خلكان، 1900، ج 2، ص 340)، وعبد الله بن طلحة اليابري، قرأ عليه الزمخشري بمكة كتاب سيبويه، وأبو سعد الشفاني، وأبو منصور الحارثي (السيوطي، د ت، ج 2، ص ص 46، 279، أ)، **و**أبو مضر الأصبهاني أخذ عنه النحو (ابن خلكان، 1994، ج 5، ص 168) إلخ.

من تلاميذه: قال الذهبي: "ما دخل بلدا إلا واجتمعوا عليه، وتلمذوا له"(الذهبي، 1985، ص 155)، وقال شوقي ضيف: "عاد إلى موطنه، وشهرته قد ملأت الآفاق، والطلاب يَفِدون عليه من كل صوب وحدب يأخذون عنه معجبين مُكْبرين، حتى اختاره الله لجواره"(ضيف، د ت، ص 283)، وهذا مما لا شك فيه؛ لأن عَلَمًا كالزمخشري لابد وأن يتتلمذ له عدد كبير من طلبة العلوم، وتذكر بعض كتب التراجم أنَّه كان من بينهم الذكور والإناث؛ فمن الذكور على سبيل المثال: أبو الحسن علي بن محمد الخوارزمي، قرأ على الزمخشري فصار من أكبر أصحابه ومن أوفرهم حظًّا من غرائب آدابه، ولُقّب بحجة الأفاضل وفخر المشايخ. والموفّق بن أحمد أخطب خوارزم، كان متمكنا في العربية

وفقيها وأديبا وشاعرا. ومحمد بن أبي القاسم الخوارزمي أخذ اللغة عن الزمخشري، وجلس بعده مكانه. وناصر بن عبد السيد المشهور بالمطرزي، من أهل خوارزم، برع في النحو واللغة والفقه الحنفي، وكان معتزليا، حتى قيل عنه: خليفة الزمخشري (السيوطي، د ت، ج 1، ص 215، وينظر: ج 2، ص195، 308، 311)، والقاضي الأديب النحوي يعقوب بن شيرين الجَنْدي، كان من أجلّ من قرأ على الزمخشري (الحموي، 1995، ج 2، ص 168)، وابن المكي أحمد الخوارزمي، أخذ العربية عن الزمخشري، وكان من علماء الفقه الحنفي، والتاريخ (الزركلي، 2002، ج 1، ص 215). ومن الإناث: زينب بنت أبي القاسم عبد الرحمن بن عبدوس الجرجاني المعروف بالشّعري؛ أدركت جماعة من أعيان العلماء، وأخذت عنهم رواية وإجازة، سمعت من إسماعيل النيسابوري القارئ، وغيره، وأجاز لها الحافظ أبو الحسن عبد الغافر الفارسي، والعلامة الزمخشري صاحب الكشاف، وغيرهما (ابن خلكان، 1900، ج 2، ص 344).

مصنفاته: بما أنَّ الزمخشري كان مبرّزًا في علوم العربية بفروعها المختلفة، وعلوم القرآن كذلك؛ فقد جاءت مصنفاته متنوعة بتنوع تلك العلوم التي برّز فيها، وهي مصنفات كثيرة يصعب حصرها في هذه العجالة، منها على سبيل المثال: الكشّاف، والمفصّل في النحو، والمحاجاة بالمسائل النحوية، والمفرد والمركب في العربية، والأنموذج في النحو، وشرح أبيات كتاب سيبويه، وصميم العربية، وأساس البلاغة، والمستقصى في أمثال العرب، وسوائر الأمثال، ومقدمة الآداب، وديوان الرسائل، والقسطاس في العروض، والفائق في تفسير الحديث، وضالة الناشد والرائض في علم الفرائض، ومتشابه أسامي الرواة، وربيع الأبرار وفصوص الأخبار، إلخ (ابن خلكان، 1994، ج 5، ص ص 168، 169. وينظر: السيوطي، د ت، أ، ج 2، ص 280، أ. وابن كثير، 1988، ج12 ص272. والزركلي، 2002، ج 7، ص 178. وضيف، د ت، ص 283).

2. 3 التعريف بالكشاف:

لقد مثَّل الكشاف مرحلة زاهرة عامرة من مراحل التفسير، وابتدع فيه صاحبه منهجا مميزا، كما أن مصنِّفه قد اجتمع فيه أنه من علماء العمل القواعدي المعياري، وأنه أيضًا من علماء العمل التفسيري الدلالي، وأنه صاحب الخبرات العميقة والمهارات الفائقة في القدرة على الغوص في محيطات النصوص، واستخراج درر المعاني من أعماقها، وقد ساعده على ذلك استيعابه لفكر أئمة العربية بعلومها المختلفة، وفكر مَن سبقه ممن برّزوا في معاني القرآن وإعرابه. وقد أشار الزمخشري إلى أنه قد استغرق تأليف الكشاف قدر زمن خلافة أبي بكر –رضي الله عنه– يعني مدّة عامين وثلاثة أشهر أو يزيد قليلا، وأشار أيضًا إلى أنه قد كتبه عندما كان مجاورًا لبيت الله الحرام بمكة، وأيضا ذكر سبب تأليفه الكشاف، كل ذلك أشار إليه الزمخشري في مقدمة الكشاف عندما قال: "لما حططت الرحل بمكة إذا أنا بالشعبة السنية" إلى أنْ قال: "ففرغ منه في مقدار مدّة خلافة أبي بكر الصدّيق رضى الله عنه، وكان يقدّر تمامه في أكثر من ثلاثين سنة، وما هي إلا آية من آيات هذا البيت المحرم"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص ص 3، 4).

أهمية الكشاف وقيمته العلمية:

لعل من المناسب هنا البداية بما أنشده الزمخشري من نظم في الإشادة بالكشاف، وبقيمته العلمية، وبأهميته لطلبة العلوم، قال السيوطي: "وَله:

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

إنَّ التفـاسيرَ فِي الدُّنْيَا بِلَا عـدد ** وَلَيْسَ فِيهَا لَعَمْـــرِي مثل كشافي

إن كنت تبغي الْهُدى فَالْزَمْ قِرَاءَته**فالجهل كالداء والكشاف كالشافي" (السيوطي، د ت، ج 2، ص 28، أ).

لا يكاد يختلف اثنان على قيمة الكشاف العلمية، وأهميته لدارسي علوم العربية نحوها وصرفها وبلاغتها ومعجمها وفقه لغتها وعلم دلالة نصوصها، وكذلك لدارسي علوم القرآن تفسيره وقراءاته إلخ؛ لأن الكشاف موسوعة علمية ضخمة احتوت على مختلف علوم القرآن والعربية، ومما يزيد في أهميته أيضا: إلمام صاحبه بآراء سابقيه، وأنه كانت له آراء في الكشاف غير مسبوقة، وله اختياراته أيضا، وكان حريصًا فيه على تبيين مواطن الجمال وأسرارها في التراكيب، وربما جاز القول: إنه قد كان من السبَّاقين إلى ما يُعْرَفُ اليوم بنحو النص في الدرس اللغوي. وقد طارت شهرة الكشاف في الآفاق، وأصبح مقصد طلبة العلم في مختلف البلاد الإسلامية، وكانت للعلماء وقفات متعددة مع الكشاف، وصفوا محاسنه وأثنوا عليه، وكان ممّن أثنى على الكشاف ابن خلدون عندما قال وهو يتحدث عن بعض أصناف التفسير: "والصنف الآخر من التفسير وهو ما يرجع إلى اللسان من معرفة اللغة والإعراب والبلاغة في تأدية المعنى بحسب المقاصد والأساليب ... ومِن أحسن ما اشتمل عليه هذا الفن من التفاسير كتاب الكشاف للزمخشري من أهل خوارزم العراق"(ابن خلدون، 1981، ص ص348، 349)، وقال في موضع آخر بعد أنْ أشاد بعلم البيان، وتحدث عن أهميته في فهم النصوص والأساليب: "وأحوج ما يكون إلى هذا الفن المفسّرون، وأكثر تفاسير المتقدمين غفَل عنه، حتَّى ظهر جار الله الزمخشريّ ووضع كتابه في التفسير، وتَتَبَّعَ آي القرآن بأحكام هذا الفنّ، بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير"(ابن خلدون، 1981، ص 459) ولكن؛ فالكشاف لم يسلم من النقد، ومن أبرز ما أُنتقد فيه تلك المسائل الاعتزالية التي نثرها الزمخشري فيه؛ إذ كان الزمخشري يأتي بالحجاج على مذهب المعتزلة من طرق البلاغة، فانتبه إلى ذلك المحققون من أهل السنه، وحذّروا القرّاء منها، وبيّنوا مواضعها، وكان من العلماء المحققين من أهل السّنة ابن منير في حاشيته على الكشاف، وغيره كثيرون. ولما كان الكشّاف لا غنىً عنه لطلبة علوم القرآن والعربية؛ لما فيه من فوائد علمية جمّة، فلابدّ مِن أنْ يكون القارئ على علم بعقيدة أهل السنة قبل الخوض في قراءة الكشاف، أو على الأقل أن يطّلع على التنبيهات التي نبّه إليها محققو أهل السنة، يقول ابن خلدون: "وإذا كان الناظر فيه واقفا مع ذلك على المذاهب السنية محسنا للحجاج عنها، فلا جرم أنه مأمون مِن غوائله، فلتغتنم مطالعته؛ لغرابة فنونه في اللسان"(ابن خلدون، 1981، ص 349). ولعل من المناسب هنا سَرْد قصة ذكرها ابن خلكان عندما قال: "وأول ما صنف كتاب الكشاف كَتَبَ استفتاح الخطبة: الحمد لله الذي (خلق) القرآن، فيقال: إنه قيل له: متى تركته على هذه الهيئة هجره الناس ولا يرغب أحد فيه، فغيَّره بقوله: الحمد لله الذي (جعل) القرآن، و(جعل) عندهم بمعنى: (خلق)، والبحث في ذلك يطول، ورأيت في كثير من النسخ: الحمد لله الذي (أنزل) القرآن، وهذا إصلاح الناس لا إصلاح المصنف"(ابن خلكان، 1994، ج 5، ص 170).

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

3. 3 من تخريجات الزمخشري النحوية في الكشاف على المذهب البصري:

لعلّ من المناسب هنا الإشارة إلى أنَّ التخريجات التي اعتمد الزمخشري فيها على المذهب البصري وحده، أكثر بكثير من التخريجات التي اعتمد فيها على المذهب الكوفي وحده، وفيما يلي نماذج من اعتماده في تخريج الآيات على المذهب البصري:

1- الشاهد القرآني: "قُلِ اِللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ"(الآية 26 آل عمران).

المسألة: الميم في (اللهمّ) أَعِوَضٌ من حرف النداء أم لا؟

تحرير المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشدّدة في (اللهم) عوض عن جملة محذوفة، وليست عوضًا من (يا) النداء، وأصله: يَا الله أمّنا بِخَير، أمَّا البصريون فمذهبهم: أنَّ الميم المشدّدة في (اللهم) عوض من (يا) النداء. (ابن الأنباري، 2003، ج 1، ص 279، والعكبري، 1995، ص 338).

تخريج الزمخشري:

اختار الزمخشري رأي البصريين في هذه المسألة حيث قال عند تفسير قوله تعالى: "قُلِ اِللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ" (الآية 26 آل عمران): "الميم في اللَّهُمَّ عوض من يا، ولذلك لا يجتمعان. وهذا بعض خصائص هذا الاسم كما اختص بالتاء في القسم، وبدخول حرف النداء عليه، وفيه لام التعريف، وبقطع همزته في يا اللَّه"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 239)، وقريب من ذلك في مواضع أخرى منها: قوله عند تفسير قوله تعالى: "قَالَ عِيسَى اِبْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنزِلْ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ اَلسَّمَآءِ"(الآية 116 المائدة): "اللَّهُمَّ أصله: يا الله، فحذف حرف النداء، وعُوِّضت منه الميم"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 693)، كذلك قال في المفصل: "وقد التزم حذفه في (اللهم)؛ لوقوع الميم خلفًا عنه"(الزمخشري، 1993، ص69).

تعدَّدت مواقف النحاة في هذه المسألة، فمنهم مَن لم يُشر إلى المذهب الكوفي كابن جني الذي يقول: "وَتقول فِي النداء اللَّهُمَّ اغْفِر لي، وَأَصله: يَا الله اغْفِر، فحذفت (يَا) من أَوله وَجعلت الْمِيم فِي آخِره عوضا من (يَا) فِي أَوله، وَلَا يجوز الْجمع بَينهمَا إِلَّا أَن يُضْطَرّ شَاعِر"(ابن جني، د ت، ص113، ب). ومنهم مَن غلَّط الرأي الكوفي في هذه المسألة كالعكبري عندما قال: "وهو غَلَطٌ؛ لوَجْهَيْنِ: أحدُهما: أنَّه لَو كان كذلك لكثر الجمع بينهما، ولمَّا لم يأتِ ذلك إلَّا فِي الضَّرُورَة عُلم أنَّه عوض فَلم يجمع بَينه وبين المعوض. وَالثَّانِي: أنَّه يصحُّ أنْ يَقع بعد هذا الاسم (أمّنا بِخَير) وَمَا أشبهه، كقولك: اللَّهُمَّ اغفر لي، وَأَنْ يَقع بعده ضدُّ هَذَا الْمَعْنى، كَقَوْلِك: اللَّهُمَّ العنْ فلَانا وَمَا أشبهه"(العكبري، 1995، ص 338) وصوَّب الشاطبي المذهب البصري في هذه المسألة، فقال: "وقول البصريين أصوب؛ لأن المستفاد من قولك: اللهم، هو عين المستفاد من قولك: يا الله، فلو كان في الكلام معنى زائد لعلم، وكل ما قدره الكوفيون لا دليل عليه، فوجب اطراحه، وما جاء من الجمع بينهما فشاذ لا يقاس عليه"(الشاطبي، 2007، ج 5، ص ص 292، 293)، كذلك ابن مالك -مع أنه يُكثر من الإشارة إلى المذهب الكوفي، بل ويختاره في أحايين كثيرة- نجده هنا أيضًا يُغفل المذهب الكوفي في هذه المسألة فيقول: "والأكثر أن يقال: (اللهم)، فتجعل الميم المشددة عوضا من (يا)؛ ولكونها عوضا منها لم يجمع بينهما إلَّا في اضطرار"(ابن مالك، 1982، ص 1307).

وبناء على ما سبق من أقوال العلماء، فإنه لا غرابة في إغفال الزمخشري للرأي الكوفي في هذه المسألة، فهو فوق ميوله البصري، فإن الرأي الكوفي في هذه المسألة ضعيف، ولا أثر له يُذكر في المعنى، ولعلّ هذا ما قصد إليه الشاطبي في قوله السابق: "المستفاد من قولك: اللهم، هو عين المستفاد من قولك: يا الله، فلو كان في الكلام معنى زائد لعلم".

2- الشاهد القرآني: (حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ) (الآية 152 آل عمران).

المسألة: دخول الواو في جواب (حتى إذا) و (فلمَّا)، أو بصياغة أخرى: هل يجوز أن تجيء واو العطف زائدة؟

تحرير المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز وقوع الواو العاطفة زائدة، وأنّ ذلك قد ورد كثيرًا في القرآن وكلام العرب، ووافقهم على ذلك بعض البصريين كالأخفش والمبرد، وغيرهما. وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز، وأنَّ كلّ ما ورد من ذلك يُحْمَل فيه على أصله، والواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى فكيف يُحكم بزيادته؟ (ابن الأنباري، 2003، ج 2، ص ص374، 376). وقد نصّ الفراء على جواز وقوع الواوِ زائدةً لغير معنى في أكثر من موضع في معانيه في جواب (حتى إذا) و (فلمَّا أنْ)، من ذلك قوله: "والعرب تُدخل الواو في جواب (فلما) و(حتى إذا)، وتُلقيها"(الفراء، د ت، ج 2، ص 390. وينظر: ج 1، ص ص 238، 293، وج 3، ص 249).

تخريج الزمخشري:

ذهب الزمخشري في هذه المسألة مذهب البصريين؛ فهو يُقدّر الجواب محذوفا في الآيات التي اعتبر الكوفيون فيها زيادة الواو(رفيده، 1990، ج 1، ص 690)، وقد ورد ذلك في مواضع عديدة في الكشاف، من ذلك قوله عند إعراب قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ) (الآية 152 آل عمران): "إنْ قلتَ: أين متعلق (حَتَّى إِذَا)؟ قلت: محذوف تقديره: حتى إذا فشلتم منعكم نصره"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 427)، وممَّا قاله في إعراب قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُم مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ) (الآية 95 الأنبياء): "هي (حَتَّى) التي يُحكى بعدها الكلام، والكلام المحكيّ: الجملة مِن الشرط والجزاء، أعنى: (إذا) وما في حَيّزها، حذف المضاف إلى (يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ) وهو سدّها، كما حذف المضاف إلى (القرية) (الآية 82 يوسف) وهو أهلها"(الزمخشري، 1987، ج 3، ص 134).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ بعض المعربين ذكروا الرأيين دون إشارة أو ترجيح، كمكّي عندما قال أثناء تفسير قوله تعالى: (حَتَّى إِذَا فُتِحَتْ يَاجُوجُ وَمَاجُوجُ وَهُم مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنسِلُونَ * وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبصَارُ الذِينَ كَفَرُواْ)(الآيتان 95، 96، الأنبياء): "جَوَاب (إذا) مَحْذُوف، وَالْمعْنَى: (قَالُوا: يَا ويلنا)، فَحُذِف (القَوْل)، وَقيل: جوابها (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ) وَالْوَاو زَائِدَة، وَقيل: جوابها (فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ) (مكي، 1405هـ، ص 483). وقد اختار نحاة كثيرون مذهب البصريين في هذه المسألة، منهم ابن هشام الذي لم يثبت عنده حجج الكوفيين فيها، قال في إعراب قوله تعالى: ﴿حَتَّى حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّن بَعْدِ مَا أَرَاكُم مَّا تُحِبُّونَ مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾(الآية 152 آل عمران): "وَالْجَوَاب فِي الْآيَة مَحْذُوف

أَي: امتحنتم أَو انقسمتم قسمَيْنِ ... وَزعم بَعضهم أَنَّ الْجَواب فِي الْآيَة الأولى مَذْكُور وَهو: ﴿عصيتم﴾ أَو ﴿صرفكم﴾ وَهَذَا مَبْنِيّ على زِيَادَة الْوَاو وثُمَّ، وَلم يثبت ذَلِك"(ابن هشام، 1985، ص 174، وينظر: الواحدي، 1430هـ، ج 6، ص ص 73، 74)، فواضح من عبارة ابن هشام الأخيرة أنّه لم يقتنع بحجة الكوفيين في القول بزيادة الواو لغير معنى؛ لأن كل سماعهم يمكن أنْ يُحْمَل فيه على أصله كما قال ابن الأنباري- سبق نقله-.

إذن؛ فالزمخشري -بغضّ النظر عن هواه البصري- كان محقّا عندما ابتعد في تخريج الآية عن المذهب الكوفي القائل: بزيادة الواو في الجواب، واعتمد في توجيه إعراب الآية على المذهب البصري؛ لأن كلّ ما ورد من نصوص تدل في ظاهرها على زيادة الواو، يمكن حملها على الأصل، وكذلك فإنّ الحذف عند أمن اللبس ممّا يشد الانتباه، ويحرّك العقول للبحث عن المحذوف، وهذا له الوقع الأكبر على النفس، وقد جعل ابن جني الحذف من شجاعة العربية (ابن جني، د ت، ص 362، أ).

3- الشاهد القرآني: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾(الآية 65 النساء).

المسألة: إذا كان المستثنى تابعًا للمستثنى منه فهل هو بدل أو عطف نسَق؟

تحرير المسألة:

ذهب البصريون إلى أنه إذا كان الكلام تامًّا غير موجب جاز في المستثنى الإتباع والنصب على الاستثناء، وأنّ الإتباع أولى وأرجح، وأنَّ هذا الإتباع يكون على البدل لا على عطف النسق، ويرى الكوفيون أنّ هذا الإتباع يكون على عطف النسق لا البدل (الأزهري، 2000، ص 542)، قال سيبويه: "باب ما يكون المستثنى فيه بدلا مما نفي عنه ما أُدخل فيه وذلك قولك: ما أتاني أحدٌ إلا زيدٌ، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ، وما رأيتُ أحدا إلا زيدا، جعلت المستثنى بدلا من الأول"(سيبويه، 1988، ج 2، ص 311). وقال الفراء في معانيه أثناء تفسير قوله تعالى: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾(الآية 80 هود): "وقوله: ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ منصوبة بالاستثناء: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ﴾ ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾، وقد كَانَ الْحَسَن يَرْفعها يعطفها على ﴿أَحَدٌ﴾ أي: ﴿لَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾ "(الفراء، د ت، ج 2، ص 24).

تخريج الزمخشري:

ذهب الزمخشري في هذه المسألة مذهب البصريين وقد تكرّر منه ذلك في عدة مواضع في كشافه، منها قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ (الآية 66 النساء)، قال الزمخشري: "والرفع على البدل من الواو في: ﴿فَعَلُوهُ﴾"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 530)، ومنها أيضًا قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ﴾: "فإن قلتَ: ما وجه قراءة من قرأ ﴿إِلَّا امْرَأَتَكَ﴾ بالنصب؟ قلت: ... ويجوز أنْ ينتصب عن ﴿لا يَلْتَفِتْ﴾ على أصل الاستثناء وإنْ كان الفصيح هو البدل، أعني: قراءة مَن قرأ بالرفع، فأبدلها عن ﴿أَحَدٌ﴾"(الزمخشري، 1987، ج 2، ص 416).

كذلك فلقد ذهب هذا المذهب كثير من معربي القرآن، منهم على سبيل المثال الواحديّ الذي قال في إعراب ﴿قَلِيلٌ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾: "مَن رفعه جعله بدلًا مِن الواو، ومَن نصبه نصبه على الاستثناء"(الواحدي، 1430هـ،

ج 3، ص 409)، كذلك قال الخفاجي: "الفصيح: هو البدل، أعني: قراءة مَن قرأ بالرفع فأبدلها مِن ﴿أَحَدٌ﴾"(الخفاجي، د ت، ص 120. وينظر: الألوسي، 1415هـ، ج 6، ص 306، وابن عاشور، 1984، ج 5، ص 114).

والذي يظهر مما سبق أنَّ تخريج إعراب الآية هنا على الرأي النحوي البصري أقوى حجة وأمكن للمعنى وأفصح من تخريجها على الرأي الكوفي، وقد علَّق ابن عاشور بتعليق مفيد هنا، ونصّه: "لم يظهر وَجْهُ اتِّصاله بِمَا قَبْلَهُ لِيُعْطَفَ عليه؛ لأنَّ ما ذُكِرَ هنا ليس أَوْلَى بالحكم مِن المذكور قبله"(ابن عاشور، 1984، ج 5، ص 113)، وكما سبقت الإشارة فإن الزمخشري يحرص على تخريج الآيات بالإعراب الذي يخدم المعنى ويحقق الغرض؛ ولذلك ابتعد في تخريج هذه الآية ونظائرها في القرآن عن الرأي الكوفي.

4– الشاهد القرآني: قال تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(الآية 175 النساء).

المسألة: عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية:

تحرير المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية يرتفع بتقدير فعل يفسِّره الفعل المذكور، ولا يجوز أنْ يكون الفعل المذكور عاملا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله، وموضع هذا الفعل الظاهر جزمٌ؛ لأنه مفسَّرٌ بمجزوم. وذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية، فإنه يرتفع بالفعل المذكور؛ لأن المقصود بالضمير المقدَّر في الفعل المذكور هو ذاته الاسم الأول(ابن الأنباري، 2003، ج 2، ص 504)، وابن يعيش، 2001، ج 5، ص 122)، قال سيبويه: "واعلم أنَّ حروف الجزاء يقبح أنْ تتقدم الأسماءُ فيها قبل الأفعال"(سيبويه، 1988، ج 3، ص 112). وينظر رأي الفراء في معانيه (ج 1، ص ص 296، 422، وينظر: ابن يعيش، 2001، ج 5، ص 123).

تخريج الزمخشري:

وافق الزمخشري البصريين في هذه المسألة، وقد ظهر ذلك في عدّة مواضع في تفسيره، منها قوله عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾: "ارتفع ﴿امْرُؤٌ﴾ بمضمر يفسره الظاهر"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 598)، وكذلك قوله في تفسير قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾: "﴿أَحَدٌ﴾: مرتفع بفعل الشرط مضمرًا يفسِّره الظاهر، تقديره: وإنْ استجارك أحد استجارك، ولا يرتفع بالابتداء؛ لأنّ (إنْ) مِن عوامل الفعل لا تدخل على غيره"(الزمخشري، 1987، ج 2، ص248).

وقد ذهب هذا المذهب كثير من معربي القرآن الكريم، فهذا الألوسي يقول في إعراب قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾: "وارتفع ﴿امْرُؤٌ﴾ بفعل يفسره المذكور على المشهور"(الألوسي، 1415هـ، ج 3، ص 217)، ويقول ابن عاشور: "وقوله: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ تقديره: إِنْ هَلَكَ امْرُؤٌ، فَـ﴿امْرُؤٌ﴾ مُخْبَرٌ عنه بِـ﴿هَلَكَ﴾ في سياق الشرط، وليس ﴿هَلَكَ﴾ بِوَصْفٍ لِـ﴿امْرُؤٌ﴾؛ فلذلك كان الامرؤ المفروض هنا جنسا عاما"(ابن عاشور، 1984، ج 6، ص 66). وانتقد ابن مالك قول الكوفيين في هذه المسألة –وهو الذي يوافقهم في أحايين كثيرة– وذكر بعض أدلتهم وردّ عليها (ابن مالك، 1990، ج 2، ص 108).

إذن؛ فالزمخشري ابتعد هنا أيضًا عن ذكر رأي الكوفيين في هذه المسألة؛ لأنه –على ما يبدو– لم يظهر له أثر في المعنى، كما أن الذي يظهر أن أدلة البصريين أقوى حجة فـ"لا تدخل (إنْ)

التي للجزاء على الأسماء إلا أنْ يُضْمَرَ بعدها فعل"(الهمذاني، 2006، ج 6، ص 289)، ومعروف عند أهل التخصّص أنَّ "المحذوف في حكمِ المذكورِ"(السمين الحلبي، د ت، ج 7، ص 238).

5- الشاهد القرآني: قوله تعالى: ﴿إِنَّ الذِينَ ءَامَنُواْ وَالذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبُونَ وَالنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾(الآية 71 المائدة).

المسألة: رافع الخبر بعد (إنَّ) المؤكّدة وأخواتها.

تحرير المسألة:

اتفق النحاة على أنَّ (إنَّ) وأخواتها تعمل في الاسم الذي كان مبتدأ قبل دخولها، لكنهم اختلفوا في عمل (إنَّ) وأخواتها في الخبر الذي كان خبرًا للمبتدأ قبل دخولها؛ فمذهب البصريين أنَّ رفع هذا الخبر من عمل (إنَّ) وأخواتها؛ لأنها قويت مشابهتها للفعل لفظًا ومعنًى. وأمَّا مذهب الكوفيين فهو أنَّ (إنَّ) وأخواتها لم تعمل الرفع في هذا الخبر؛ لأنها ما عملت إلَّا لأنها أشبهت الفعل، فهي فَرْعٌ عليه، والفرع أضعف مِن الأصل؛ لهذا فلا عمل لها في الخبر، جريًا على القياس في حَطّ الفروع عن الأصول؛ فوجب أن يبقى الخبر على رفعه قبل دخولها (السيرافي، 2008، ج 2، ص 463. وابن الأنباري، 2003، ج 1، ص ص 144، 145، والعكبري، 1995، ج 1، ص 210)، قال سيبويه: "وتقول: إنَّ زيدًا الظريف منطلق، فإنْ لم يُذكر المنطلق صار الظريف في موضع الخبر كما قلت: كان زيد الظريف ذاهبا، فلمَّالم تجئْ بالذاهب قلتَ: كان زيدٌ الظريفَ، فنصب هذا في (كان) بمنزلة رفع الأول في (أن) وأخواتها"(سيبويه، 1988، ج 2، ص ص 131، 132)، وقال الفراء أثناء إعراب الآية المذكورة: "فإنْ رفعَ (الصَّابِئِينَ) عَلَى أَنَّهُ عطف على (الذين)، و(الذين) حرف عَلَى جهة واحدة فِي رفعه ونصبه وخفضه، فلمّا كان إعرابه واحدًا وكان نصب (إنّ) نصبا ضعيفًا؛ وضعفه أَنَّهُ يقع عَلَى الاسم ولا يقع على خبره جاز رفع الصابئين"(الفراء، د ت، ج 1، ص ص 310، 311).

تخريج الزمخشري:

ذهب الزمخشري هنا أيضًا مذهب البصريين في تخريج الآية، قال الزمخشري: "﴿والصَّابِئُونَ﴾: رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في حيّز (إنَّ) مِن اسمها وخبرها، كأنه قيل: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 661).

وقد ذهب هذا المذهب البصري كثير من العلماء منهم على سبيل المثال: ابن قيّم الجوزية فإنه يقول: "(إنَّ) وأخواتها: عملت هذه الأدوات؛ لاختصاصها بالأسماء، وعملت الرفع والنصب؛ لشبهها بالأفعال الناقصة في لزوم المبتدأ والخبر"(ابن قيّم الجوزية، 1954، ص 230)، ثم قال في إعراب الآية المذكورة: "فأما نحو: ﴿إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَالذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ فعلى نية التقديم والتأخير، أي: والصابئون كذلك"(ابن قيّم الجوزية، 1954، ص 246). وقد تعقّب الزجّاج قول الكوفيين في هذه المسألة وانتقد قولهم –وبخاصة فيما يتعلق بإعراب مواضع هذه المسألة في القرآن– انتقادا شديدا وأغلظ القول فقال: "وهذا التفسير إقدامٌ عظيمٌ على كتاب الله؛ وذلك أنهم زعموا أن نَصْبَ (إنَّ) ضعيف؛ لأنها إنما تغيّرُ الاسم ولا تغير الخبرَ، وهذا غلط؛ لأن (إنَّ) عملت عَمَلَيْن النَصْبَ، والرفع، ولَيْسَ في العربية ناصب ليس معه مرفُوع ... وكيف يكون نصب (إنَّ) ضعيفاً وهي

تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها"(الزجاج، 1988، ج 2، ص ص 192، 193)، ثم ذكر بعد ذلك إعراب الخليل وسيبويه للآية المذكورة فقال: "وقال سيبويه والخليل، وجميع البصريين إن قوله: ﴿وَالصَّابِئُونَ﴾ محمول على التأخير، ومرفوع بالابتداءِ، المعنى: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا مَنْ آمن باللهِ واليوم الآخر وعمل صالحًا فلا خوف عليهم، والصابئون والنصارى كذلك أَيْضًا، أي: من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم"(الزجاج، 1988، ج 2، ص 193).

وبالنظر فيما سبق من أقوال العلماء تظهر قوة الرأي البصري جليّة في هذه المسألة، ويتّضح أنّ الرأي البصري هنا هو الألصق بالفصاحة، والأليق بمعنى تفسير الآية من الرأي الكوفي؛ ولذلك فإنَّ الزمخشري هنا –بغض النظر عن هواه البصري– كان محقًا في الابتعاد عن الرأي الكوفي في تخريج الآية المذكورة ونظائرها في القرآن، ولكن يبدو أنَّ الزمخشري وهو المعروف بمهاراته الفائقة في توجيه إعراب الآيات وتسخيره لخدمة المعنى، قد فاته ما تفطَّن إليه ابن عاشور عندما قال: "الذي أراه أنْ يُجْعَلَ خبر (إنّ) محذوفًا، وحذف خبر (إنّ) وارد في الكلام الفصيح غير قليل، كما ذكر سيبويه في كتابه، وقد دلَّ على الخبر ما ذُكِرَ بعده من قوله: ﴿فلا خوف عليهم﴾ إلخ"(ابن عاشور، 1984، ج 6، ص 267)، وإلى هنا فإنّ ابن عاشور لم يأت بجديد، وإنما الجديد –والله أعلم– هو قوله بعد ذلك: "ويكون قوله: ﴿والذين هادوا﴾ عطفَ جملة على جملة، فيجعل ﴿والذين هادوا﴾: مبتدأ؛ ولذلك حقَّ رفع ما عُطف عليه، وهو ﴿والصابئون﴾، وهذا أولى من جعل ﴿والصابون﴾ مَبْدَأ الجملة وتقدير خبر له، أي: والصابون كذلك، كما ذهب إليه الأكثرون؛ لأن ذلك يُفضي إلى اختلاف المتعاطفات في الحكم وتشتيتها مع إمكان التفصّي عن ذلك"(ابن عاشور، 1984، ج 6، ص 267)، ثم أشار –رحمه الله– إلى مذاهب المعربين وصرَّح بأنّ ما ذهب إليه هو الأوضح والأليق بالمعنى، فقال: "وجمهور المفسرين جعلوا قوله: ﴿والصابون﴾ مبتدأ وجعلوه مقدما من وتأخير، وقدَّروا له خبرا محذوفا لدلالة خبر (إنّ) عليه، وأن أصل النظم: إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى لهم أجرهم إلخ، والصابون كذلك، ... وبعض المفسرين قدروا تقادير أخرى أنهاها الألوسي إلى خمسة. والذي سلكناه أوضح وأجرى على أسلوب النظم وأليق بمعنى هذه الآية"(ابن عاشور، 1984، ج 6، ص 270)، وله كلام بعد ذلك أكّد صحة مذهبه وبيّن أنه استعمال عربي فصيح.

3 .4 من تخريجات الزمخشري النحوية في الكشاف على المذهب الكوفي:

هذه نماذج من الآيات القرآنية التي خرّجها الزمخشري على الرأي النحوي الكوفي، وما تيسّر من مواقف بعض العلماء من هذه التخريجات، عِلْمًا بأنَّ الزمخشري أحيانا يعتمد في تخريج الآية على الرأي النحوي الكوفي فقط كما سنرى في مسألة الشاهد القرآني الأول، وفي أكثر الأحيان يجمع في تخريج الآية بين المذهبين، كما في مسائل بقية الشواهد، ونظرًا لضيق مساحة البحث فإنه سيُكْتَفَى هنا بذكَر تخريجات الزمخشري الكوفية فقط، سواء التي اكتفى الزمخشري في تخريجها على المذهب الكوفي وحده، أو التي جمع فيها بين المذهبين مع الإشارة فقط إلى المذهب البصري فيما جمع فيه الزمخشري بين المذهبين، وأما تبيين صورة هذا الجمع فستكون في مسألة الشاهد الأخير.

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

1- الشاهد القرآني: (قراءة زيد بن علي): ﴿ وَالذِينَ مَن قَبْلِكُمْ ﴾(الآية 20 البقرة) **بفتح ميم ﴿مَن﴾، وبرواية قالون عن نافع بكسر الميم: ﴿ وَالذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾.**

المسألة: هل يجوز دخول الموصول على الموصول قبل استكمال الموصول الأول صلته؟

تحرير المسألة:

اختلف النحاة في مسألة دخول الموصول على الموصول، فمنع البصريون دخول الموصول على الموصول قبل مجيء صلته؛ لأَنَّها مِنْ كمَاله، وجوّز الكوفيون ذلك؛ لوروده في القرآن الكريم، وكلام العرب (ابن الأنباري، 2003، ج 2، ص ص 594 وما بعدها).

تخريج الزمخشري:

ذهب الزمخشري مذهب الكوفيين في توجيه إعراب القراءة المذكورة، والذي يظهر –والله أعلم– أنه لم يذكر معه غيره، أي: أنه اكتفي بالرأي النحوي الكوفي وحده في تخريج هذه القراءة المذكورة، قال الزمخشري: "وفي قراءة زيد بن على: ﴿والذينَ مَن قبلكم﴾ وهي قراءة مشكلة، ووجهها على إشكالها أنْ يقال: أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدًا ... كإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في: (لا أبالك)"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 91)، فالزمخشري يرى أنَّ ﴿مَن﴾ بفتح الميم على القراءة المذكورة زائدة بين الموصول الأول وهو﴿الذين﴾ وصلته: ﴿قبلكم﴾، والغرض هو: التوكيد.

وقد اختلفت مواقف معربي القرآن حول هذا التخريج، فمنهم مَن ذكره دون عزو أو تعليق كالمنتجب الهمداني الذي يقول: "وقرئ: ﴿والذينَ مَن قبلكم﴾ قيل: هي قراءة مشكلة، ووجهها على إشكالها أن يقال: أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدًا ... كإقحامهم لام الإضافة بين المضاف والمضاف إليه في لا أبا لك"(الهمذاني، 2006، ج 1، ص ص 183، 184) وهذا عيْن ما قاله الزمخشري في تخريج هذه القراءة. ومنهم مَن وصَف هذا التخريج بالشذوذ كابن هشام عندما قال: "توكيد الموصول قبل مَجِيء صلته شَاذٌّ، كقراءة زيد بن عَليّ: ﴿والذينَ مَن قبلكم﴾ بِفَتْح الميم"(ابن هشام، 1985، ص 351) ومنهم مَن حكَم عليه بالبُطلان كأبي حيان الأندلسي، إذ قال: "وهذا التخريجُ الذِي خَرَّج الزمخشرِيُّ قِرَاءَة زَيْدٍ عليه، هو مَذْهَبٌ لِبَعْضِ النّحويينَ ... قال أصحابُنَا: وهذا الذِي ذَهَبَ إليه بَاطِلٌ؛ لأَنَّ القياسَ إذا أُكِّدَ الموصول أَنْ تُكَرِّرَهُ مع صِلته؛ لأَنَّها مِنْ كماله" ثم خرّج أبو حيان إعراب الآية على المذهب البصري فقال: "فعلى هذا يَتَخَرَّجُ قِرَاءَةُ زَيْدٍ: أَنْ يَكُونَ ﴿قَبْلَكُمْ﴾ صِلَةَ ﴿مَنْ﴾، و﴿مَنْ﴾ خبرَ مُبْتَدَأٍ محذوف، وذلك الْمُبْتَدَأُ وَخَبَرُهُ صِلةً للموصولِ الأَوّلِ وهو﴿الذِينَ﴾، التَّقديرُ: والذِينَ هُمْ مَن قبلكم"(أبو حيان الأندلسي، 2000، ج 1، ص ص 154، 155)، لكنَّ هذا التخريج الذي ذكره أبو حيان لم ينل استحسان تلميذه السمين الحلبي، بل إنه وصفه بالتعسّف، قال السمين الحلبي بعد أنْ ذكر تخريج الزمخشري للقراءة المذكورة: "بعضهم يَرُدُّ هذا القولَ ويجعلُه فاسدًا؛ مِنْ جهةِ أنه لا يُؤَكَّدُ الحرفُ إلا بإعادةِ ما اتصل به، فالموصولُ أَوْلَى بذلك، وخَرَّجَ الآية ... على أنَّ ﴿مَنْ قبلكم﴾ صلة للموصولِ الثاني، والموصولُ الثاني وصلتُه خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ، والمبتدأُ وخبرُه صلةُ الأول، والتقديرُ: والذينَ هُمْ قبلكم ... ولا يَخْفَى ما في هذا من التعسُّفِ"(السمين الحلبي، د ت، ج 1، ص ص 187، 188. وينظر: ابن عادل،

1998، ص ص 410، 411). أمَّا ابن مالك فقد ذكر التخريجين في بعض كتبه وصدَّرَ بتخريج الزمخشري (ابن مالك، 1990، ج 1، ص ص225، 231. وينظر: ناظر الجيش، 1428هـ، ص ص 757، وما بعدها).

والذي يظهر –والله أعلم– أنَّ تخريج الزمخشري هذه القراءة على مذهب الكوفيين هو الأقرب إلى الصواب؛ لبعده عن التأويل والتعسّف، وكذلك لِمَا يترتّب عليه من توكيد للمعنى وتثبيته في ذهن المتلقّي.

2– الشاهد القرآني: قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ * الذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَآءَ بِنَآءً وَأَنزَلَ مِنَ اَلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلَا تَجْعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادًا﴾(الآيتان 20، 21، البقرة).

المسألة: نصب المضارع في جواب (لعلّ) للترجّي كجواب التَّمَنِّي.

تحرير المسألة:

جوّز الكوفيون معاملة الرجاء كالتمني؛ فينصبون جواب الرجاء المقرون بالفاء كما نصبوا جواب التمني، ومنع ذلك البصريون (ابن عقيل، 1980، ص 21، وابن هشام، 1985، ص 714).

تخريج الزمخشري:

ذكر الزمخشري ثلاثة أوجه في الشاهد القرآني المذكور، ثانيها كان على مذهب الكوفيين وهو قوله: "فإن قلتَ: بم تعلق ﴿فَلا تَجْعَلُوا﴾ ؟ قلتُ: فيه ثلاثة أوجه: ... أو بـ(لعلَّ) على أن ينتصب ﴿تجعلوا﴾ انتصاب ﴿فأطلعَ﴾ في قوله عز وجل: ﴿لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الْأَسْبابَ * أَسْبابَ السَّماواتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلهِ مُوسَى﴾(الآيتان 36، 37 غافر) في رواية حفص عن عاصم، أي: خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقه"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 95)، وقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعُهُ الذِّكْرَى﴾(الآيتان 3، 4 عبس): " وقرئ: ﴿فتنفعه﴾، بالرفع عطفا على ﴿يَذَّكَّرُ﴾. وبالنصب جوابا لـ(لعلّ)، كقوله: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلى إِلهِ مُوسى﴾"(الزمخشري، 1987، ج 4، ص 701).

اختلف النحاة حول هذه المسألة بين منتقد لرأي الكوفيين، وتخريج الزمخشري عليه، وآخَر مُجوِّز، وثالث مرجِّح، ورابع مصحِّح، فكان من المنتقدين ابن هشام إذ تعقَّب تخريج الزمخشري بقوله: "وهذا لَا يُجِيزهُ بَصرِيّ، ويتأوَّلون قِرَاءَة حَفْص إِمَّا على أَنه جواب للأمر وهو ﴿ابْنِ لِي صَرْحًا﴾(الآية 36 غافر)، أَو على الْعَطف على ﴿الْأَسْبَاب﴾ ... أَو على معنى مَا يَقع موقع ﴿أبلغ﴾ وَهو أَن أبلغ ... ثمَّ إِن ثَبت قَول الْفراء: إِنَّ جَوَاب الترجّي مَنْصُوب كجواب التَّمَنِّي فهو قَلِيل، فَكيف تخرج عَلَيْهِ الْقِرَاءَة الْمجمع عَلَيْهَا ؟"(ابن هشام، 1985، ص ص 714، 715)، وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف ابن هشام من هذا الرأي الكوفي، كان أقلَّ حِدَّة في موضع آخَر أثناء حديثه عن جواب التمني والترجي، إذ قال: "وَيصِح النصب فِي جوابهما عِنْد الْكُوفِيّين تمسُّكا بِقِرَاءَة حَفْص ﴿لعَلِّيَ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسبَابَ السَّمَاوَات فَأطَّلِعَ﴾ بِالنّصب"(ابن هشام، 1985، ص 206)، وقد يُلْحَظُ من قوله هذا إشارة ضمنية إلى قبوله الرأي الكوفي في هذه المسألة. وممّن جوّز من النحاة رأي الكوفيين في هذه المسألة: ابن يعيش إذ يقول: "قد قُرئت هذه الآية: ﴿فَأَطَّلَعُ﴾ بالرفع عطفًا على ﴿أَبْلُغُ﴾، وبالنصب كأنّه جوابُ ﴿لَعَلَّ﴾؛ إذ كانت في معنى

التمنّي، كأنّه شبّه الترجّي بالتمنّي؛ إذ كان كلّ واحد منهما مطلوبَ الحصول مع الشكّ فيه"(ابن يعيش، 2001، ج 4، ص 570). وممَّن رجَّح من النحاة قول الكوفيين في هذه المسألة أبو حيان الأندلسي عندما قال: "وسُمِعَ الجزم بعد الترجّي، فدلّ على ترجيح مذهب الكوفيين في أنه ينصب الفعل بعد الفاء جوابًا للترجّي"(أبو حيان الأندلسي، 1988، ص ص 1683، 1684). وممَّن صحَّح مذهب الكوفيين في هذه المسألة من النحاة ابن مالك عندما قال: "والصحيح أنّ الترجي قد يُحمل على التمني، فيكون له جواب منصوب"(ابن مالك، 1990، ج 4، ص 34)، وقال أيضًا في موضع آخر: "أَلْحَقَ الفراء الرجاء بالتمنّي فجعل له جوابا منصوبا، وبقوله أقول؛ لثبوت ذلك سماعا، ومنه قراءة حفص عن عاصم: ﴿لَعَلِّيَ أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾"(ابن مالك، 1982، ص 1554. وينظر: ابن الناظم، 2000، ص 487. وابن الوردي، 2008، ص ص 617، 618)، وأيضًا العيني إذ يقول: "وجواز النصب بعد (لعلّ) هو الصحيح؛ لثبوت ذلك في النظم والنثر، قال تعالى: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾، وقال تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ في قراءة من نصب فيهما"(العيني، 2010، ص ص 1879، 1880).

إذن فالزمخشري هنا يجعل قول الكوفيين بجواز نصب جواب الترجي وجها من الوجوه المقبولة في تخريج إعراب الآية ونظائرها، وهو وجه قوي كما ظهر مما سبق ذكره من أقوال بعض العلماء؛ إذ صحَّحوه وأشاروا إلى ثبوته في كلام العرب نظمًا ونثرًا، ولا يخفى دوره في التوسُّع في المعنى والدلالة بما يليق بتفسير الآية.

3- الشاهد القرآني: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (الآية 24 البقرة).

المسألة: هل تقوم الألف واللام مقام الضمير؟

تحرير المسألة:

ذهب الكوفيون إلى جواز قيام الألف واللام مقام الضمير، ومنع أكثر البصريين ذلك (البغدادي، 1393هـ، ج 1، ص 336)

تخريج الزمخشري:

قال الزمخشري في تحليل الآية المذكورة: "وأما تعريف ﴿الأنهارُ﴾ فأنْ يراد الجنس، كما تقول: لفلان بستان فيه الماء الجاري والتين والعنب وألوان الفواكه، تشير إلى الأجناس التي في علم المخاطب، أو يراد (أنهارها)، فعوّض التعريف باللام من تعريف الإضافة كقوله: ﴿وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾(الآية 3 مريم)"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 107).

استغرب بعض النحاة قول الزمخشري السابق، قال البغدادي: "قال السمين في شرحه: أمّا كون (أل) يقوم مقام الإضافة، فعبارة غريبة، وإنما مسألة الخلاف: هل يقوم مقام الضمير أم لا ؟ فمذهب الكوفيين: نعم ... والبصريون يمنعون ذلك، وفيه بحث طويل"(البغدادي، 1393هـ، ص 336).

وتجدر الإشارة إلى نادرة من نوادر اختلافات النحاة وقعت في هذه المسألة، وهي اختلافهم حول هل هذه المسألة من مسائل الخلاف بين المذهبين أو أنها ليست كذلك؟ فمن النحاة من لا يعدّها من مسائل الخلاف بين المذهبين، قال ابن مالك: "كان بعض المتأخرين قد عدَّ هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وأنكر ذلك أبو الحسن علي بن محمد بن علي المعروف بابن خروف، وقال: لا ينبغي أنْ يجعل بينهما

خلافٌ" (ابن مالك، 1990، ج 1، ص 262)، ثم ذكر أنه استدلّ على صحة مذهبه بكلام سيبويه، فقال: "لأن سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله في باب البدل: ضُرِبَ زيدٌ الظَهرُ والبطنُ وهو يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل الظهر منه ولا البطن منه"(ابن مالك، 1990، ج 1، ص 262. وينظر: سيبويه، 1988، ج 1، ص 158). على أنَّه لا غرابة في اختلاف العلماء في تفسير عبارة سيبويه، ولذلك سيأتي بعد قليل قول ابن مالك: والظاهر من قوله، أي: من قول سيبويه- وقال الفراء: "العربُ تجعل الألف واللام خَلفا من الإضافة فيقولون: مررتُ عَلَى رجلٍ حَسَنَةٍ العَيْنُ قَبِيحٍ الأنفُ، والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه قَبِيحٍ أنفهُ. ومنه قوله ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾(الآية 38 النازعات) فالمعنى-والله أعلم-: مأواهُ" (الفراء، د ت، ج 2، ص 408)، وقد نقل ابن مالك نصّ الفراء السابق، ثم ذكر رأي سيبويه في المسألة، وقال بعد ذلك: "فالظاهر من قوله أنه موافق لقول الفراء، وليس هذا على تقديرِ: (منه)؛ إذ لو كان ذلك لاستوى وجود الألف واللام وعدمها، ... فكان يجوز أنْ يقال: ضُرِبَ زيد ظهر وبطن، ومُطِرْنَا سهل وجبل، كما جاز أنْ يقال: ... التمرُ مَنَوَانِ بدرهم؛ لأن البعضيَّة مفهومة مع عدم الألف واللام، كما هي مفهومة مع وجودهما" (ابن مالك، 1990، ج 3، ص 102)، فالظاهر من كلام ابن مالك أنه يدعم مذهب ابن خروف في أنّ هذه المسألة ليست من مسائل الخلاف بين المذهبين، وأنّ أكبر أستاذين في المذهبين: البصري والكوفي على رأي واحد فيها.

وذهب فريق من النحاة إلى القول بوجود الخلاف في هذه المسألة بين المذهبين، ومن هؤلاء أبو حيان الأندلسي الذي صرَّح بأنّ قول ابن مالك السابق ما هو إلَّا مَيْلٌ إلى المذهب الكوفي وذلك عندما قال: "وهذه نزعة كوفية في أنَّ (أل) تخلف الضمير"(أبو حيان الأندلسي، 2024، ص 45)، كذلك قال ابن هشام: "وَاختُلف فِي نَحْو زيد حَسَنٍ الوَجْهُ بِالرَّفْع، فَقيل: التَّقْدِير: مِنْهُ، وَقيل: (أل) خلفٌ عَن الضَّمِير"(ابن هشام، 1985، ص 658)، وأيضًا ابن يعيش أشار إلى وجود الاختلاف في هذه المسألة وإنْ وافق بعض البصريين الكوفيين، كما أشار أيضًا إلى ضعف الرأي الكوفي الذي هو أحد الوجوه التي خرّج عليها الزمخشري الآية، قال ابن يعيش "قال بعضهم: إنَّ الألف واللام أغنت عن المضمر العائد؛ إذ كانت مُعاقِبة للإضافة، والمراد: (أبوابها)، وهو ضعيف؛ إذ لو جاز مثل هذا لجاز: جاءني الذي قام الغلامُ، على إرادةِ: غلامُه، وذلك لا يجوز بلا خلاف" (ابن يعيش، 2001، ج 4، ص 118).

ولقد اهتم ابن مالك بهذه المسألة اهتماما كبيرًا حتى إنه كرّر ذكرها في بعض كتبه كشرح التسهيل، إذ ذكرها في الجزء الأول والثالث في عدة مواضع، من ذلك قوله: "وأشرت بقولي: (وقد تقوم في غير الصلة مقام ضمير) إلى نحو: مررت برجل حسنٍ الوجهُ، بتنوين (حسن) ورفع (الوجه)، على معنى: حسنٍ وجهُه، فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين"(ابن مالك، 1990، ج 1، ص ص 261، 262)، كما أنه ناقش أقوال المخالفين، وأكثر من الاحتجاج بالشواهد القرآنية والشواهد الشعرية في الرد عليهم. ولعلّ اهتمام ابن مالك بهذه المسألة على هذا النحو؛ يدل دلالة واضحة على أهمية هذا الوجه الإعرابي الكوفي، وقوته، وبخاصة أنه مُعْتَمَدٌ من

سيبويه والفراء؛ ولذلك لم يُغفل الزمخشري الرأي النحوي الكوفي في مسألة قيام (أل) مقام الضمير أثناء إعراب الآية، وجعله ضمن وجهين من وجوه تخريج الآية، وبذلك يكون قد استوفى وجوه الإعراب، وتحقَّق التوسّع في الدلالة والمعنى بما يليق بتفسير الآية.

4- الشاهد القرآني: قراءة (بعوضة) بالنصب وبالرفع، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾(الآية 25 البقرة).

المسألة: هنا مسألتان في آية واحدة باعتبار اختلاف القراءة:

المسألة الأولى: هل يكون عطف البيان في النكرات؟

المسألة الثانية: (في صلة الموصول) هل يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقا، سواء أطالت الصلة أم لم تطل، وكان الموصول (أيًّا) أو غير (أيّ)؟

الشاهد الأول في الآية: قراءة ﴿بَعُوضَةً﴾ بالنصب: هي قراءة الجمهور، قال أبو حيان الأندلسي: "قَرَأَ الْجُمْهُورُ: بِنَصْبِ ﴿بَعُوضَةً﴾"(أبو حيان الأندلسي، 2000، ج 1، ص 197).

تحرير مسألة الشاهد الأول:

يرى البصريون أنَّ عطف البيان لا يكون في النكرات، وإنما يُجرونه في المعارف فقط، وجوَّز الكوفيون مجيء عطف البيان نكرة (السيوطي، د ت، ص 160، ب).

تخريج الزمخشري الشاهد الأول في الآية؛ قراءة نصب ﴿بَعُوضَةً﴾:

ذكَر الزمخشري أكثر من وجه في تخريج قراءة نصب ﴿بَعُوضَةً﴾، وقد جاء بعضها موافقا للمذهب الكوفي، وهو قوله: "وانتصب ﴿بَعُوضَةً﴾ بأنها عطف بيان لـ﴿مَثَلًا﴾"(الزمخشري، ج 1، 1987، ص 115).

وقد ذكر رُفيده تخريجات الزمخشري الآية المذكورة، وعلَّق على تخريج قراءة النصب بجواز إعرابها عطف بيان، بقوله: "مِنَ المعلوم أنّ عطف البيان عند البصريين لا يكون في النكرات، وإنما يُجرونه في المعارف فقط، فإعرابه ﴿بَعُوضَةً﴾ عطف بيان، تَبِعَ فيه الكوفيين ... والدليل على أنَّ هذا ليس مذهبه، وأنه على المذهب البصري فيه، أنه في المفصّل لم يُجره في النكرات" (رفيده، 1990، ج 1، ص 700).

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التخريج قد ذكره علماء كثيرون (ينظر على سبيل المثال: الهمذاني، 2006، ج 1، ص 202، وأبو حيان الأندلسي، 2000، ج 1، ص 197. والزركشي، 1957، ص 77، والفارضي، 2018، ص 272) وأنَّ مِن النحاة مَن صحَّح الرأي الكوفي في هذه المسألة كالسيوطي الذي قال: "وَمنع البصرية جَرَيَانه على النكرَة، وقالوا لا يجرِي إِلَّا فِي المعارف ... وَذهب الْكُوفِيُّونَ والفارسي والزمخشري إِلَى جَوَاز تنكيرهما، ومثّلوا بقوله تَعَالَى: ﴿مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾(الآية 19 إبراهيم) ... وَهو الصَّحِيح" (السيوطي، د ت، ص 160، ب) ثم ذكر السيوطي حجّة المانعين والردّ عليها، فقال: "واحتجَّ المانعون بأنَّ الغَرض فِي عطف البيان تَبْيِين الاسم المتبوع وإيضاحه، والنكرة لا يَصح أَنْ يُبَيَّنَ بها غيرها؛ لأنَّها مَجْهُولَة، ولا يُبَيَّنُ مَجْهُولٌ بِمَجْهُول، وَأُجِيب: بأنَّها إِذا كانت أخصَّ مِمَّا جرَت عَلَيْهِ، أفادته تبيينا وَإِن لم تصيّره معرفَة، وَهَذَا القدْر كَافٍ فِي تَسْمِيَته عطف البيان"(السيوطي، د ت، ص 160، ب).

الشاهد الثاني في الآية: قراءة ﴿بَعُوضَةٌ﴾ بالرفع: هي قراءة رؤبة، قال ابن جني: "قراءة رؤبة: ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ﴾، بالرفع" (ابن جني، 1998، ص 145، ج).

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

تحرير مسألة الشاهد الثاني:

جوَّز الكوفيون حذف العائد على الموصول المرفوع بالابتداء مطلقا، يعني: طالت الصلة أم لم تطل، كان الموصول (أيًّا) أو غير (أيّ). أمَّا البصريون فلم يُجوّزوا حذف هذا العائد مطلقا إلَّا إذا كان الموصول (أيًّا)، أمَّا إن كان الموصول غير (أيّ) فاشترطوا لحذفه طول الصلة (المرادي، 2008، ج 1، ص 451).

تخريج الزمخشري قراءة رفع (بعوضة):

ذكر الزمخشري أكثر من وجه في تخريج قراءة رفع ﴿بَعُوضَةٌ﴾، أحدها على المذهب الكوفي، وهو قوله: "فإنْ رفعتها فهي موصولة، صلتها الجملة؛ لأن التقدير: هو بعوضة، فحذف صدر الجملة كما حُذِفَ في: ﴿تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنُ﴾(الآية 155 الأنعام)"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص ص 114، 115) وقوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الذِي أَحْسَنَ﴾ برواية قالون عن نافع بنصب ﴿أَحْسَنَ﴾.

وقد اختلف النحاة في الحكم على هذا التخريج، فمنهم من يراه ضعيفًا عند البصريين، وقياسًا عند الكوفيين، كابن هشام عندما قال: "وَقَرَأَ رُؤْبَة بِرَفْع ﴿بَعُوضَةٌ﴾ وَالْأَكْثَرُونَ على أَنّ ﴿مَا﴾ مَوْصُولَة، أَي: الَّذِي هُوَ بعوضة، وَذَلِكَ عِنْد الْبَصرِيين والكوفيين على حذف الْعَائِد مَعَ عدم طول الصِّلَة، وهو شَاذٌّ عِنْد الْبَصرِيين قِيَاسٌ عِنْد الْكُوفِيّين"(ابن هشام، 1985، ص 413. وينظر: ابن هشام، 1986، ص 160)، كذلك قال ابن هشام في موضع آخر: "فإنْ قلتَ: اجعل الصلةَ (هي) مع مبتدأٍ حُذف، فيكون نظيرَ: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ و﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ فالجوابُ: أنه شاذٌّ، فلا يُحمل عليه ما أجمع القُرَّاءُ عليه"(ابن هشام، 1440هـ، ص 902). ومن النحاة مَن حكم على تخريج الزمخشري المذكور بالقُبح، كابن يعيش عندما قال: "ومثلُه قوله تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ برفع ﴿أَحْسَنُ﴾ على تقدير: الذي هو أحسنُ، وكقِراءةِ مَن قرأ ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾، وهو قَبيحٌ جدًّا لحَذفٍ ما ليس بفضلةٍ"(ابن يعيش، 2001، ج 2، ص 65. وينظر: ص 392، ج 4، ص 508). وتجدر الإشارة إلى أنّ ابن هشام نقل قول ابن يعيش السابق إلَّا أنه لم يكن دقيقا في هذا النقل؛ إذ قال: "وفي كلام ابنِ يَعِيشَ أن قراءة مَنْ قرأ: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾ شاذةٌ؛ لأنه حَذَف العائدَ، وليس بفضلةٍ، ولم يجوّزها؛ لشذوذها، وجاء غير هذا"(ابن هشام، 1440هـ، ص 286)، والحق أنَّ ابن يعيش قال: قبيح جدا، ولم يقل: شاذ. ومن النحاة مَن حكم على الرأي الكوفي –الذي كان أحد أوجه تخريجات قراءة رفع ﴿بَعُوضَةٌ﴾ عند الزمخشري– بأنه قليل ضعيف، كالمرادي الذي يقول: "الصلة إذا لم يكن فيها طول كان حذف العائد الذي هو المبتدأ نزرا، أي: قليلا ضعيفا، وليس بممتنع، ومنه قراءة بعض السلف: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ أي: هو أحسن، وقراءة بعضهم: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾، أي: هو بعوضة (المرادي، 2008، ج 1، ص 451)، وقريب من ذلك في شرح الأشموني، ونصّه: "إنْ لَمْ يُسْتَطَلْ الوصل فالحَذْفُ نَزْرٌ لا يقاس عليه، وأجازه الكوفيون، ومنه ... قراءة مالك بن دينار وابن السماك ﴿مَا بَعُوضَةٌ﴾ بالرفع"(الأشموني، 1998، ص 154)، وأيضا الشاطبي ذكر أنه قليل (الشاطبي، 2007، ج 1، ص 519)، إلَّا أنّ الشاطبي أشار إلى أن هذا التخريج لا يمنعه النحاة، وأنّ المقصود بالنزر والضعف وغيرهما من تعبيرات النحاة في هذه المسألة؛ إنما هو نفي الجواز الحسَن لا نفي الجواز مطلقا، وليس هذا وحسب بل إنه ذكر أنه لا يكاد

الاقتباس: أبوعجيلة، الحسين مصطفى. (2025). من التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفيّ: الزمخشري في الكشاف أنموذجا (دراسة وصفية تحليلية). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 262-287.
https;//doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

يختلف اثنان من النحاة في الجواز، وأنَّه لم يخالف في ذلك إلَّا ابن عصفور فلا يعتدّ به؛ لمخالفته جمهور النحاة؛ ، قال الشاطبي: "لا يكاد يخالف في هذا أحد، فالذي ينبغي إذا ورد في هذه المسألة عن أحد من النحويين عدم الجواز، أنه إنما يريد نفى الجواز الحسن لا نفي الجواز مطلقا"(الشاطبي، 2007، ج 1، ص 523)، فكلام الشاطبي هذا نصٌّ صريح أفاد أنَّ مَن تلفّظ مِن النحاة بأي لفظ يفيد عدم الجواز فإنما يقصد به خلاف الأولَى فقط لا المنع بمعناه المعروف.

ويمكن التعليق على تخريج الزمخشري في المسألتين بقول رُفيده عندما كان يتحدّث عن تخريجات الزمخشري قراءتي نصب ﴿بَعُوضَةٌ﴾ ورفعها، وهذا نصّه: "وعلى أيّ حال؛ فإنَّ توجيهه لهذه الآية من الأدلة الواضحة على عمق الزمخشري، وجَعْلِهِ الإعرابَ في خدمة المعنى، والتماسه من وجوهه ما كان ألصق بالفصاحة وأقدر على تحقيقها"(رفيده، 1990، ج 1، ص ص 700، 701).

5- الشاهد القرآني: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾(الآية 84 البقرة).

المسألة: هل تأتي ألفاظ الإشارة أسماء موصولة؟

تحرير المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ ألفاظ الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة، واحتجوا بورود ذلك في القرآن الكريم وفي كلام العرب، ومما احتجوا به الآية الشاهد في هذه المسألة. وقال البصريون لا تكون أسماء الإشارة بمعنى الأسماء الموصولة (ابن الأنباري، 2003، ج 2، ص. ص. 589 وما بعدها).

تخريج الزمخشري:

خرّج الزمخشري الآية على المذهبين، قال: "والمعنى ثم أنتم بعد ذلك هؤلاء المشاهدون ... وقيل: ﴿هَؤُلَآءِ﴾ موصول بمعنى الذي"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 160)؛ فالأول بصري والثاني كوفي.

قال أبو حيان الأندلسي: "وذهب بعضُهم إلى أَنَّ ﴿هَؤُلَآءِ﴾ مَوْصُولٌ بمعنى الذي، وهو خَبَرٌ عن ﴿أَنتُمْ﴾، ويكون ﴿تَقْتُلُونَ﴾ صِلَةً لـهَؤُلَاءِ، وهذا لا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ البصريين. وأجاز ذلك الكوفيون، وهي مسألةٌ خلافيّةٌ مذكورَةٌ في علم النحو"(أبو حيان الأندلسي، 2000، ج 1، ص 468. وينظر: ج 3، 200). ومع أن الزجَّاج عُرِفَ بتعّصبه للمذهب البصري أيضًا، إلَّا أنه قد سبق الزمخشري إلى هذا التخريج، وكرّره، من ذلك قوله: "ومعنى ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾، ﴿هَؤُلَآءِ﴾ في معنى الذين، و﴿تَقْتُلُونَ﴾ صلة لـ﴿هَؤُلَآءِ﴾ كقولك: ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم، ومثلُه قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾(الآية 16 طه)"(الزجاج، 1988، ج 1، ص 167)، وقوله في موضع آخر: "ويصلح أن تكون ﴿ذلك﴾ في معنى الذي ويكون ﴿نتلوه﴾ صلة، فيكون المعنى الذي نتلوه عليك من الآيات والذكر الحكيم فيكون ذلك ابتداء والخبر ﴿من الآيات﴾"(الزجاج، 1988، ج 1، ص ص 421، 422).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الزمخشري أيضًا كرَّر هذا التخريج في عدة مواضع في الكشاف، وأكثرها جمع فيها بين المذهبين، ففي قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ ٱلْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾(الآية 57 آل عمران): قال الزمخشري: "﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما سبق مِن نبإ عيسى وغيره، وهو مبتدأ خبره ﴿نَتْلُوهُ﴾ و﴿مِنَ الْآيَاتِ﴾ خبر بعد خبر، أو خبر مبتدإ محذوف. ويجوز أن يكون ﴿ذلك﴾

بمعنى الذي، و﴿نتلوه﴾ صلته، و﴿من الآيات﴾ الخبر"(الزمخشري، 1987، ج 1، ص 367)؛ فالبصري عندما قال: "﴿ذلِكَ﴾: إشارة"، والكوفي عندما قال: "ويجوز أن يكون ﴿ذلك﴾ بمعنى: الذي". وقد نقل أبو حيان تخريج الزمخشري هذا على المذهب الكوفي، وعقّب عليه بقوله: "وأجاز الزمخشريُّ أَنْ يكون: ﴿ذلك﴾، بمعنى: الذي، و﴿نتلوه﴾: صلته. و﴿من الْآيَاتِ﴾: الْخَبَرُ. وقاله الزَّجَّاجُ قبلَهُ، وهذه نَزْعَةٌ كُوفِيَّةٌ؛ يُجِيزُونَ في أسماء الإشارة أَنْ تكون مَوْصُولَةً، ولا يجوز ذلك عند البصريين، إِلَّا فِي: (ذَا) وَحْدَهَا إذا سَبَقَهَا (مَا) الاستفهامِيَّةُ بِاتِّفَاقٍ، أَوْ (مَن) الاستفهاميَّةُ بِاخْتِلَافٍ"(أبو حيان الأندلسي، 2000، ج 3، ص 183). كذلك قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾: "﴿وَما تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسى﴾ كقوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾(الآية 71 هود) في انتصاب الحال بمعنى الإشارة، ويجوز أن تكون ﴿تِلْكَ﴾ اسما موصولا صلته ﴿بِيَمِينِكَ﴾"(الزمخشري، 1987، ج 3، ص 57)، وأيضا: هنا نقل أبو حيان قول الزمخشري وعلق عليه بقوله: "قال الزَّمخشريُّ: ويجوز أَنْ يكون ﴿تلك﴾ اسْمًا موصولا صلته ﴿بِيَمِينِكَ﴾، ولم يَذْكُر ابْنُ عَطِيَّةَ غَيْرَهُ، وليس ذلك مذهبًا للبصريين، وإنما ذَهَبَ إليه الكوفيُّون"(أبو حيان الأندلسي، 2000، ج 7، ص 321، وينظر: ابن عطية، 1422هـ، ج 4، ص 41)، وكذلك الزجاج سبق الزمخشري وابن عطية وأبا حيان في تخريج الآية المذكورة أخيرًا، وذلك عندما قال: "ومثلُه قوله: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى﴾"-سبق نقله قبل قليل- قال رُفيده: "جعل الزمخشري اسم الإشارة اسما موصولا في أكثر من آية ... وكذلك الزجاج يرى هذا الرأي وخرَّج عليه بعض الآيات، ولكن المراجع لا تنسبه إليه، حتى إنَّ الأنباري اعتبر البصريين جميعًا يمنعون مجيء اسم الإشارة موصولا، والزجاج من أئمتهم ويتعصَّب لهم"(رفيده، 1990، ج 1، ص 703).

إذن فمسألة جواز أن يكون اسم الإشارة اسما موصولا هي مسألةٌ خلافيّةٌ بين المذهبين، وقد خرَّج الزمخشري عليها عدّة آيات في الكشاف، وهذا التخريج قد استعمله قبله مِمَّن عُرِفَ عنه تعصبه للمذهب البصري كالزجّاج، بل إنَّ بعض النحاة لم يذكر غير هذا التخريج كابن عطية، وما ذلك إلَّا لأهمية هذا الرأي النحوي الكوفي في تخريج الآية الشاهد في هذه المسألة، ونظائرها في القرآن الكريم، خدمة للمعنى الأليق بتفسير الآية.

4. الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فإنّ هذه الدراسة التي تناولت موضوع (التخريجات النحوية عند معربي القرآن الكريم في إطار المذهبين البصري والكوفي - الزمخشري في الكشاف أنموذجًا)، قد انتهت إلى جملة من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها فيما يأتي:

1. أثبتت الدراسة أنّ الزمخشري كان عالما بارزًا في علوم العربية، تميّز بقدرة فائقة على استنطاق النصوص القرآنية وتحليلها نحويًا ودلاليًا. ويُعدّ (الكشاف) موسوعة علمية ضخمة شكّلت مرجعًا أساسًا لدارسي القرآن وعلوم العربية بعده، سواء في إطار النقد أو الاستفادة والإعجاب أو كليهما معًا.

2. أوضحت النتائج أنّ معربي القرآن الكريم انتموا إلى مذاهب نحوية متعددة، كان أبرزها المذهبين البصري والكوفيّ، ورغم أنّ الزمخشري عُرف بميوله البصرية الواضحة، فقد تبيّن أنّه لم يكن أسيرًا لها؛ إذ جمع بين المذهبين في مواضع كثيرة، بل أكثر من

ذلك فهو قد أتاح لنفسه مجالًا للاعتماد على المذهب الكوفي وحده في بعض المواضع. مع غلبة واضحة للمذهب البصري على تحليلاته.

3. يُعدّ الجمع بين المذهبين البصري والكوفيّ في إعراب النص القرآني سمة مميزة في منهج الزمخشري، ودليلًا على موضوعيته وبعده عن التعصّب المذهبي في النحو. فقد كان يقدّم الرأي النحوي الذي يخدم المعنى القرآني ويعزّز الدقة الدلالية، بغضّ النظر عن انتمائه المذهبي، وهذه النزعة تؤكّد أهميّة الانفتاح العلمي في خدمة النص القرآني بعيدًا عن الانغلاق المذهبي.

تضارب المصالح

يُقرّ المؤلف بعدم وجود تضارب في المصالح.

استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

يقرّ الباحث بأنه قد استعان بأداة الذكاء الاصطناعي (ChatGPT) حصرا في ترجمة عنوان البحث وملخصه إلى اللغة الإنجليزية، ولم تُستخدم أي أدوات ذكاء اصطناعي في جمع البيانات أو تحليلها أو كتابة المناقشة أو الاستنتاجات أو أي جانب آخر من هذا البحث.

المصادر والمراجع

ابن الأنباري، عبد الرحمن (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*. ج 1، 2، المكتبة العصرية.

ابن جني، عثمان (د ت، أ). *الخصائص*. ج 2، ط 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ابن جني، عثمان (د ت، ب). *اللمع في العربية*. (تح: فائز فارس) دار الكتب الثقافية، الكويت.

ابن جني، عثمان (1998، ج). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. ج 1، (تح: محمد عطا) دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن خلدون، عبد الرحمن (1981). *المقدمة*. دار العودة.

ابن خلكان، أحمد (1900، 1994). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. ج 2، 5، (تح: إحسان عباس) دار صادر

ابن عادل، عمر (1998). *اللباب في علوم الكتاب*. ج 1، (تحقيق وتعليق: أحمد عبد الموجود، ومن معه) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

ابن عاشور، محمد (1984). *التحرير والتنوير*. ج 5، 6، الدار التونسية للنشر، تونس.

ابن عطية، عبد الحق (1422هـ). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. ج 4، (تح: عبد السلام عبد الشافي) دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن عقيل، عبد الله (1980). *شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك*. ج 4، ط 20، (تح: محمد محيي الدين) دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة.

ابن قيّم الجوزية، إبراهيم (1954). *إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك*. ج 1، (تح: د. محمد السهلي، ومن معه) أضواء السلف، الرياض.

ابن كثير، إسماعيل (1988). *البداية والنهاية*. ج 12، (حققه ودقق أصوله وعلق حواشيه: علي شيري)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

ابن مالك، محمد (1990). *شرح تسهيل الفوائد*. ج 1، 2، 3، 4، (تح: د. عبد الرحمن السيد، ومن معه) هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

ابن مالك، محمد (1982) *شرح الكافية الشافية*. ج 3، (حققه وقدم له: عبد المنعم هريدي) جامعة أم القرى، مكة.

ابن الناظم، محمد (2000) *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك*. (تح: محمد باسل) دار الكتب العلمية.

ابن هشام، عبد الله (1986) *تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد*. (تح: د. عباس الصالحي) دار الكتاب العربي.

ابن هشام، عبد الله (1440هـ). *حاشيتان من حواشي ابن هشام على ألفيّة ابن مالك*. ج 1، (تحقيق: جابر السريّع) رسالة دكتوراه، إشراف: د إبراهيم العوفي، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنوَّرة.

ابن هشام، عبد الله (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. ط 6، (تحقيق: د. مازن المبارك، ومَن معه) دار الفكر، دمشق.

ابن الوردي، عمر (2008). *شرح ألفية ابن مالك المسمى تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة*. ج 2، (تحقيق ودراسة: د. عبد الله الشلال) مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية.

ابن يعيش، يعيش (2001). *شرح المفصل للزمخشري*. ج 2، 4، 5، (قدم له: د. إميل يعقوب) دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

أبو حيان الأندلسي، محمد (1988). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. ج 4، (تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان، مراجعة: رمضان عبد التواب) مكتبة الخانجي، القاهرة.

أبو حيان الأندلسي، محمد (2000). *البحر المحيط في التفسير*. ج 1، 3، 7، (عناية: صدقي محمد، ومن معه) دار الفكر، بيروت.

أبو حيان الأندلسي، محمد (2024). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. ج 11، (تح: د. حسن هنداوي) دار القلم بدمشق، دار كنوز إشبيليا بالرياض.

الأزهري، خالد (2000). *شرح التصريح على التوضيح*. ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان.

الأشموني، علي (1998). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. ج 1، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان.

* الألوسي، محمود (1415هـ). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني*. ج 3، 6، (تحقيق: علي عبد الباري) دار الكتب العلمية، بيروت.

البغدادي، عبد القادر (1393هـ). *شرح أبيات مغني اللبيب*. ج 1، ط 2، (تح: عبد العزيز رباح، ومَن معه) دار المأمون للتراث، بيروت.

الحموي، ياقوت (1995). *معجم البلدان*. ج 2، 3، ط 2، دار صادر.

الخفاجي، أحمد (د ت). *حَاشِيَةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي*. ج 5، دار صادر، بيروت.

الذهبي، محمد (1985). *سير أعلام النبلاء*. ج 20، ط 3، (تح: حسين أسد، ومن معه، بإشراف: شعيب الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة.

رفيده، د. إبراهيم (1990). *النحو وكتب التفسير*. ج 1، 2، ط 3، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة– ليبيا.

الزجاج، إبراهيم (1988). *معاني القرآن وإعرابه*. ج 1، 2، (تح: عبد الجليل شلبي) عالم الكتب، بيروت.

الزركشي، محمد (1957). *البرهان في علوم القرآن*. ج 3، (تح: محمد أبو الفضل إبراهيم) دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.

الزركلي، خير الدين (2002). *الأعلام*. ج 1، 7، ط 5، دار العلم للملايين.

الزمخشري، محمود (1987). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ج 1، 2، ط 3، دار الكتاب العربي، بيروت.

الزمخشري، محمود (1993). *المفصل في صنعة الإعراب*. (تح: د. علي بو ملحم) مكتبة الهلال، بيروت.

السمين الحلبي، أحمد (د ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. ج 1، 7، (تح: د. أحمد الخراط) دار القلم، دمشق.

سيبويه، عمرو (1988). *الكتاب*. ج 1، 2، 3، ط 3، (تح: عبد السلام هارون) مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، الحسن (2008). *شرح كتاب سيبويه*. ج 2، (تح: أحمد حسن، ومَن معه) دار الكتب العلمية، بيروت.

السيوطي، عبد الرحمن (د ت، أ). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. ج 1، 2، (تحقيق: محمد أبو الفضل) المكتبة العصرية، لبنان- صيدا.

السيوطي، عبد الرحمن (د ت، ب). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. ج 3، (تح: عبد الحميد هنداوي) المكتبة التوفيقية، مصر.

الشاطبي، إبراهيم (2007). *المقاصد الشافية في شرح الخلاصة*. ج 1، 5، (تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ومَن معه) معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ضيف، شوقي (د ت). *المدارس النحوية*. دار المعارف.

العكبري، عبد الله (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب*. ج 1، (تح: د. عبد الإله النبهان) دار الفكر، دمشق.

العيني، محمود (2010). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. ج 4، (تح: أ. د. علي فاخر، ومَن معه) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

الفارضي، محمد (2018). *شرح الفارضي على ألفية ابن مالك*. ج 3، (تح: محمد الخطيب) دار الكتب العلمية، بيروت.

الفراء، يحيى (د ت). *معاني القرآن*، ج 1، 2، (تح: أحمد النجاتي، ومَن معه) دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

القرطبي، محمد (1964). *الجامع لأحكام القرآن*. ج 15، ط 2، (تح: أحمد البردوني، ومن معه، دار الكتب المصرية) القاهرة.

المرادي، محمد (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*. ج 1، (شرح وتحقيق: عبد الرحمن سليمان) دار الفكر العربي.

مكي، أبو محمد (1405هـ). *مشكل إعراب القرآن*. ج 2، ط 2، (تحقيق: د. حاتم الضامن) مؤسسة الرسالة، بيروت.

ناظر الجيش، محمد (1428هـ). *شرح التسهيل المسمى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. ج 2، (دراسة وتحقيق: أ. د. علي فاخر، ومن معه) دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية.

الهمذاني، المنتجب (2006). *الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد*. ج 1، 6، (حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه: محمد الفتيح) دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية.

الواحدي، علي (1430هـ). *التفسير البسيط*. ج 3، 6، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

Citation: Abuajila, A. M., (2025). Syntactic interpretations in qur'anic exegesis according to the Basran and Kufan Schools: Al-Zamakhshari in Al-Kashshaf as a model (a descriptive and analytical study). *Faculty of Arts Journal- Misurata University*. 20, 262-287. https://doi.org/10.36602/faj.2025.n20.18

Syntactic Interpretations in Qur'anic Exegesis According to the Basran and Kufan Schools: Al-Zamakhshari in Al-Kashshaf as a Model (A Descriptive and Analytical Study)

***Al-Hussein Mustafa Abuajila**

Department of Arabic Language, Faculty of Education, Misurata University

*Email: h.abujaila@edu.misuratau.edu.ly

Received 15- 08 - 2025 **Accepted** 06- 09 - 2025 **Published Online** 07- 09 - 2025

Abstract

This study explores syntactic interpretations among Qur'anic exegetes within the frameworks of the Basran and Kufan grammatical schools, taking *al-Zamakhsharī's al-Kashshāf* as a case study, given his significance as one of the leading interpreters of the Qur'an. Since exegetes often adhered to distinct grammatical traditions—most notably those of Basra and Kufa—the research addresses a central question: did the divergence between these schools hinder exegetes from combining both approaches in their grammatical analysis of the Qur'an?

The findings demonstrate that *al-Zamakhsharī,* despite his well-documented inclination toward the Basran school and the clear dominance of the Basran method in *al-Kashshāf,* frequently employed a synthesis of both Basran and Kufan perspectives in his analysis. At times, he even adopted purely Kufan explanations without hesitation. While the Basran framework remained predominant, the integration of both traditions stands out as a distinctive and noteworthy feature of his exegetical method.

This tendency to reconcile divergent grammatical views highlights *al-Zamakhsharī's* intellectual depth and his commitment to using grammar as a tool for elucidating meaning. His approach reveals an ongoing pursuit of interpretations that are rhetorically precise and semantically accurate, demonstrating a scholarly objectivity that transcends sectarian grammatical loyalties. Such a methodological stance deserves recognition, not only for its contribution to Qur'anic exegesis but also for exemplifying an academic ethos shared by exegetes who resisted narrow partisanship and instead sought explanations most aligned with eloquence and meaning

Key words: *Qur'an, grammatical analysis, meaning, syntactic interpretation, al-Zamakhsharī, *al-Kashshāf*, Basran school, Kufan school, Mu'tazilism*

This work is licensed under CC BY-4.0

ISSN 2664-1682 https://hit.misuratau.edu.ly/ojs/index.php/arts